

Distr.: Limited
30 August 2002
Arabic
Original: English

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



البند ١١ من جدول الأعمال
اجتماعات المائدة المستديرة

ورقة مناقشة لاجتماعات المائدة المستديرة

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مجموعة من المسائل التي أعدها رئيس المؤتمر لتوجيه المناقشات في اجتماعات المائدة المستديرة التي ستعقد من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر بشأن موضوع "الانتقال من القول إلى الفعل".

الانتقال من القول إلى الفعل

التحدي الذي يواجه قمة جوهانسبرغ

١ - أقرنا في قمة الألفية سلسلة من الأهداف تتعلق بالقضاء على الفقر، وتحسين التعليم، والصحة وتحقيق التنمية المستدامة. وحددنا في جدول أعمال القرن ٢١، وفي اتفاقيات ريو ونتائج هذه القمة إطارا للتنمية المستدامة. وإننا مطالبون بالانتقال من القول إلى الفعل لكفالة الوفاء بهذه الالتزامات.

٢ - ولا يزال من الصعب تحقيق رؤية ريو المتمثلة في إدماج التنمية والبيئة وجعلهما داعمين لبعضهما. وكانت وتيرة التقدم خلال العقد الماضي بطيئة أكثر مما يلزم لمواجهة هذين التحديين. ونتيجة لذلك ظل الفقر المدقع، وانعدام المساواة، والجوع وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تمثل تحديات خطيرة قائمة أمام التنمية المستدامة. وأخذت المخاطر المتأصلة في نمط التنمية السائد الذي يخدم مصالح الأغنياء تزداد وضوحا. ومع ذلك لا تزال الاتجاهات الحالية دون كابح. وما لم تعالج قضايا الفقر وانعدام المساواة بصورة شاملة، فإن تحقيق التنمية المستدامة سيظل وهما. وعلينا أن نعالج الأسباب الجذرية الكامنة وراءها.

٣ - وهناك فيما يبدو خمسة أسباب تكمن وراء تباطؤ وتيرة التقدم.

٤ - أولا، تفتقر البلدان النامية إلى الموارد اللازمة لجعلها قادرة على التحول إلى مسار مستدام للتنمية. وهناك نقص فيما يلزم وفيما تم جمعه أو تحصيله من المصادر الأخرى، لتغطية التكاليف. فقد انخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، بدلا من أن يزداد، منذ عام ١٩٩٢ على الرغم مما يعد به المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد حديثا في مونتيري، المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢ من إمكانات لعكس هذا الاتجاه. ولم يف تخفيف عبء الديون بالغرض المطلوب. وظل الوصول إلى الأسواق قضية رئيسية مطروحة وجزءا حاسما من التوقعات التي أسفرت عنها جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ولا بد من بذل جهد خاص للتغلب على هذه القيود، لا سيما فيما يتعلق بالمجالات الخمسة ذات الأولوية - وهي: المياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع الأحيائي - التي حددها الأمين العام وهي المجالات التي تعد حاسمة لتحقيق هدف خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٥ - وفي عالم يشهد ازدهارا وتقدما تكنولوجيا لم يسبق لهما مثيل، فإن مثل هذه القيود تنشأ في المقام الأول من فقدان العزيمة على إعطاء المعدومين نصيبهم وإيلائهم العناية اللازمة.

فمكافحة الفقر مسؤولية الجميع. وتجدد الالتزام بالتضامن العالمي عامل رئيسي في نجاح الجهود الرامية إلى التخفيف من معاناة الفقراء.

٦ - وثانياً، يوجد انعدام في التنسيق والاتساق في عدد من مجالات السياسة العامة التي تتعلق بالتنمية المستدامة. وتفتقر المؤسسات وهيئات تقرير السياسات الحالية، على الصعيدين المحلي والدولي، إلى القدرة على إدماج أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ولا تزال الخطوط القطاعية للسلطة تهيمن على عملية صنع القرار. وينبغي تعزيز الروابط الأفقية بين الإدارات والمنظمات في جميع المستويات لتمكين هذه المؤسسات من السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة بطريقة شاملة. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي للمؤسسات أن تكفل المشاركة على نطاق واسع والمزيد من الشفافية في عملية صنع القرار.

٧ - وثالثاً، يكون العمل الوطني في مجال التنمية المستدامة مقيداً عندما تكون الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية مشتركة عبر الحدود الوطنية. ففي المجال الاقتصادي، تستلزم العولمة أن يكون العمل الوطني في مستوى ما تقوم به البلدان الأخرى. ومن ثم، فليس هناك حافز قوي يدفع البلدان إلى العمل على تحقيق التنمية المستدامة بنفسها ما لم يكن هناك إطار عمل على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسواء كانت المسألة تتعلق بإدارة الموارد المشتركة أو مكافحة الأمراض ذات الصلة بالمياه أو إصلاح الأراضي المتدهورة، فإنه سيلزم تنسيق العمل عبر الحدود من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

٨ - ورابعاً، غالباً ما تنحرف الجهود الرامية إلى التحول إلى مسار التنمية المستدام بسبب المناقشات المنهجية، والاختلافات العلمية. وهذا ما يقلل من شأن مخاطر عدم الاستدامة. وعلى الرغم من توافق الآراء العالمي بشأن التنمية المستدامة، لا يزال المشككون يتساءلون عن الحاجة إلى التحول إلى مسار الاستدامة. وقد أوهنت هذه المناقشات العزيمة على اتخاذ الإجراءات. وفي الوقت نفسه، لم يحظ الجهد العلمي اللازم لزيادة الوعي بالأمر بالأولوية التي يستحقها. ومن الضروري أيضاً بذل المزيد من الجهد لتوجيه البحوث الزراعية والصناعية نحو التكنولوجيات التي تدعم التنمية المستدامة وكفالة تمكين البلدان النامية من الحصول على هذه التكنولوجيات.

٩ - وخامساً، فإن طبيعة التنمية المستدامة تستلزم السماح لجميع شرائح المجتمع، دون استثناء، بالمشاركة في العملية اليومية لصنع القرار التي تؤثر مباشرة في حياتهم. وبالمثل فإنه يتعين مشاركتهم في جهود التنفيذ. ومن اللازم بذل المزيد من أجل دعم إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار، وتحقيق المشاركة الواسعة النطاق في عملية التنفيذ.

١٠ - وما لم يتحقق تقدم كبير في معالجة هذه القضايا، فإنه من المحتمل تماما ألا تتحقق التزامات مؤتمر قمة جوهانسبرغ بشأن التنمية. ويتمثل التحدي الحقيقي في هذا المقام في ترجمة هذه الالتزامات إلى عمل ملموس. والمطلوب من المشاركين في اجتماعات المائدة المستديرة أن يعكفوا على بحث القضايا التالية من أجل توفير حلول للانتقال من القول إلى الفعل:

- (أ) كيفية تعبئة الموارد على الصعيدين العالمي والمحلي لدعم الأهداف الإنمائية للألفية والمجالات ذات الأولوية التي حددها مؤتمر القمة؟
- (ب) كيفية تحسين الاتساق والتناسق بين المؤسسات الوطنية والدولية، وقدرتها على إدماج عناصر التنمية المستدامة الثلاثة؟ وكيفية تحسين المشاركة على نطاق واسع في المؤسسات الدولية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية؟
- (ج) كيفية تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي في المجالات الخمسة ذات الأولوية وهي: المياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والزراعة والتنوع الأحيائي؟
- (د) كيفية جعل المعارف العلمية مؤثرة في عملية صنع القرار وتسخير الموارد الكافية لأغراض البحث والتنمية في المجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة؟ وكيفية كفالة تيسير حصول الفقراء والبلدان النامية على التكنولوجيات البالغة الأهمية؟
- (هـ) كيفية كفالة أن يؤدي مؤتمر القمة إلى الالتزام بالتضامن العالمي التزمنا جديدا وأشد قوة؟